

عندما يطوّق البحر المتوسط

أصبح البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة الماضية من أخطر المسالك الهجرية وأكثرها سلبيًا للأرواح. في سنة 2015 و من مجموع 5400 مهاجر ، لقي 3700 شخصا حتفهم غرقا في مقبرة أمواج المتوسط. ورغم الجهود الحثيثة لمختلف المنظمات وقيامها بالأبحاث وعمليات الإنقاذ إلا أن سنة 2017 تبدا الأكثر كآبة: فبالاستناد الى احصائيات المنظمة العالمية للهجرة، لقي 2072 شخصا حتفهم في المتوسط خلال السداسي الأول من السنة من مجموع 75000 مهاجر عبر المتوسط. بذلك، ارتفع عدد الغرقى بنسبة 2.7% أي ما يعادل ثلاثة أضعاف العدد المسجل سنة 2015 إذا ما اعتمدنا نفس عدد الأشخاص.

أجمعت تقارير جميع المنظمات (مثل OXFAM / Amnesty/ Médecins Sans Frontières) على أن الوضع في ليبيا بات كارثيا وما يرويه المهاجرون عن حجم الذعر والهلع الذي عاشوه في بلدانهم يفوق ما يمكن تصوره، سواء كانوا قادمين من سوريا، اليمن أو نيجيريا.

"من المستحيل أن تتخيلوا حجم بشاعة ما يحدث هناك. ما يحدث يفوق ما يمكن تصوره ولا نقدر حتى على وصفه... ما يحدث أشد بؤسا من الجحيم". هؤلاء الأشخاص تعرضوا لأقصى أنواع التعذيب والاعتداء ولا زالوا يتعايشون مع المخلفات النفسية والجسدية لما قد تعرضوا اليه... والتي ستبقى آثارها في الأغلب، الى الأبد.

في المقابل، و عوض أن تساعد أوروبا في انقاذ الأرواح وتوفير الحماية، فانها تحصّن مداخلها مانعة الوفود اليها، مخالفة بذلك المعايير الانسانية التي تزعم الدعوة اليها، ولا تحرك ساكنا للعدد المهول للجثث الملقاة على أبوابها والفارين من مناطق يجتاحها القصف حاليا.

في المقابل، تعطي أوروبا الأولوية والافضلية لاتفاقياتها الخطيرة مع ليبيا، الدولة الغير المستقرة أمنيا ولا سياسيا، في محاولة يائسة لمنع اللاجئين من بلوغ حدود الاتحاد الأوروبي. تُعرض الدول الأوروبية شيئا فشيئا عن استراتيجيات البحث والإنقاذ المساهمة في تخفيض عدد الغرقى في المتوسط وهناك إمكانية أن تمنع روما دخول الحدود الايطالية على المهاجرين الغير نظاميين، مُجبرة الدول المتوسطية المجاورة على استقبالهم مباشرة للمرة الأولى.

كذلك، تتعرض المنظمات الانسانية لموجة من الاتهامات في علاقة بحملات البحث والانقاذ التي تقوم بها، حيث تُتهم ب"تسهيل عمليات العبور". كما يتم الاعتماد الان من قبل الدول الأوروبية بشكل كبير على خفر السواحل الليبي، رغم

ما يبعثه من الارتياح، خاصة بعد اطلاق النار على قوارب بعض المنظمات أثناء قيامها بعمليات بحث وانقاذ في المياه الدولية.

فضلا عن ذلك، أعلنت ليبيا عن انشاء منطقة بحجم 100 ألف متر في مياهها الدولية يُمنع فيها القيام بعمليات بحث وانقاذ دون ترخيص مسبق، دون حتى انتظار موافقة المنظمة البحرية الدولية.

نتيجة لكل هاته الاضطرابات، علّقت 3 مراكب عمليات البحث والانقاذ:

- مركب "Iuventa de Jugend Rettet" تم ايقافه من طرف السلطات الإيطالية يوم 2 أوت، واتهام المسؤولين عليه ب«دعم الهجرة الغير شرعية»

- مركب "Prudence" الذي تستأجره منظمة "أطباء بلا حدود" الأكثر قدرة على الاستقبال، أوقف عمله لأسباب أمنية

- مركب "Sea eye" أوقف عمله أيضا لأسباب أمنية.

كما أعلنت المنظمة الاسبانية "Proactiva Open Arms" يوم 15 أوت بأن فريق مركب "Golfo Azzurro" التابع لها قد تعرض لمواجهة خفر السواحل الليبي بالمياه الدولية.

الوضع بات كارثيا خاصة أن الاضطرابات التي تسود المياه الدولية قد تدفع منظمات أخرى الى ايقاف الانقاذ وهو ما لن يساهم في انخفاض عدد المهاجرين انطلاقا من الحدود الليبية، بل سيخلف ارتفاعا في عدد الغرقى بالمتوسط اذ خلافا لما تزعمه أوروبا بأن تدخل المنظمات لإنقاذ المهاجرين هو ما يساهم في ازدياد عددهم، فان عدد المهاجرين لا يعتمد بتاتا على فتح الحدود أو اغلاقها. عملية الهجرة أكثر تعقيدا بكثير، ووضعية الحدود ليس لها أي تأثير على قرار الأشخاص بالبقاء أو العبور. بل من المفارقة بأن فتح الحدود يمكن ان يساهم في خفض عدد المهاجرين، بما أن عدد كبيرا منهم سيرغبون في العودة الى أوطانهم ما اذا توفرت لديهم حرية الهجرة والتنقل والحق في الهجرة للبحث عن عمل لائق.

عدى عن ارتفاع عدد الغرقى بالمتوسط، حسب هذه السياسات التقييدية، يقتاد خفر السواحل الليبي كل من يتم انقاذه الى ليبيا، حيث يحتجزونهم في مراكز ويقومون بتعذيبهم في بلاد لا وجود فيها لا لحق لجوء، ولا أي معايير حمائية أخرى. هؤلاء الأشخاص معرضون اذن لمخاطر عديدة، برا وبحرا، دون أمل لانقاذهم أو وصولهم لضفاف آمنة.

نشهد اليوم أعمق مآسي الألفية دون أن نقدر على التحرك أو التدخل بما أن الحياة البشرية صارت رهينة القضايا السياسية، وبأن الانسان صار مجرد رقم على تقارير احصائية، مجردا من انسانيته، وعائلته وأحلامه.